٣- الصيغة: هي المبنى الصرفي للأسماء والأفعال والصفات، وهي قرينة لفظية يقدّمها علم الصرف للنحو. وأمثلة هذه القرينة في بيان المعنى النحوي كثيرة. فالفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر ونائب الفاعل ونحو ذلك يُطْلَب فيها أن تكون أسماء لا أفعالاً. ولذلك لا يتوقّع أن يجيء الفاعل غير اسم، كأن يأتي فعلاً، نحو: (جاء (أتى)). وإن حدث مثل ذلك لجأنا إلى التأويل عن طريق إعراب الحكاية، نحو: (جاءَ (تأبَّطَ شرّاً))، أي جاء المسمّى بجملة (تأبّطَ شرّاً). ولمعاني الصيغ الصرفية أثر واضح في بيان المعنى كذلك. ففي جملة يتصدّرها فعل يدلّ على معنى المشاركة لا بدّ من أن يأتي فاعلان معنى (أحدهما فاعل نحوي والآخر اسم معطوف عليه)، نحو: (تشاركَ عليٌّ ومحمدٌ) وفي جملة فعلها متعدٍّ (ولا سيما إذا كان التعدي مسبَّباً من زيادة) لا بدّ من ذكر المفعول به إكمالاً للمعنى، نحو (أوصلَ زيدٌ أخاه إلى المحطة)، و (قدَّمَ خالدٌ هديةً إلى أمّه). وفي جملة فعلها من أفعال فَعُل يَفْعُل لا يُتوقَّع مجيء مفعول به، لأنّ هذه الأفعال لازمة أصلاً، وإن جاء بعد الفاعل ههنا اسم منصوب أعرب تمييزاً، لأن معنى المفعولية مفقود، نحو (كرُمَ سعدٌ نَفْساً).

٤- المطابقة: هي قرينة لفظية توثّق الصلة بين أجزاء التركيب، وتعين على إدراك العلاقات التي تربط بين المتطابقين. وإذا ما اختلّ شيء من المطابقة أصبحت الكلمات الواردة في التركيب مفكّكة العُرى ممّا يؤثر في المعنى تأثيراً سلبياً. وتكون المطابقة في العلامة الإعرابية، والشخص، والعدد، والنوع، والتعيين. ويظهر المثال التالي طبيعة المطابقة وكونها قرينة لفظية على المعنى المراد من التركيب. فإذا قلنا: (الرجال الصابرون يُقدَّرون)، كان التركيب تامّ المطابقة صحيحها. أما إذا أنقصنا شيئاً مما يلي صار التركيب مختلًّا.